



مفكرة الحريات

٨٢/١١/٢٥ : تظاهرة نسائية تطالب بالافراج عن المعتقلين والمخطوفين ، قوى الامن تمنع وصول المتظاهرات الى القصر الحكومي .

٨٢/١١/٣٠ : لجنة الامهات : تم تسجيل ٣٠٠ موقوفاً ومخطوفاً .

٨٢/١٢/١ : اللجنة وجوالي ٣٠٠ سيادة من امهات وزوجات واخوات المعتقلين والمخطوفين والمفقودين ، التقت المفتي خالد في مكنته . وطالبت بالتدخل للافراج عن المعتقلين والكشف عن مصير المخطوفين والمحتجزين لدى القوات اللبنانية .

بعد سماع اهالي المعتقلين صرح المفتي خالد : بعد لقاءي اهالي المعتقلين واستمعت الى شكواهم ، اني شديد التأثر واتمضى على المسؤولية وفي مقدمتهم رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة العمل للكشف عن مصير المخطوفين والحيلولة دون تكرار هذه الاجراءات التي تقع كل يوم .

٨٢/١٢/٥ : اعتمام نسائي حاشد في دار الافتاء شارك فيه وفد ذوي المعتقلين في معسكر انصار في الجنوب ، لجنة حقوق المرأة اللبنانية ، اتحاد المرأة الفلسطينية والنائب زاهر الخطيب ، التي النائب زاهر الخطيب كلمة جاء فيها :

وضع نفسه بتصرف المعصمات وقال ان الحرية الديمقراطية والحقوق الانسانية مهددة وان القانون يخرق والدستور تنتهك حرمانه وذكر بوثيقة حقوق الانسان وساءل ايهما حضانة المواطن العادي واطل ان يحدد اعداد وثيقة تحمل توقيع عدد من النواب والمحامين من اجل الدفاع عن المعتقلين .

وانصرت اللجنة بيانا جاء فيه : " تم الياوم ونحن لانزال رهن الوجود البراقة فيل اصحت كل الاذان صماء ؟ وهل سيستعيد المواطن حقّه في الحياة والحرية في ظل العهد الجديد ، اننا نحمل المسؤولية الى جميع المسؤولين دون استثناء ."

٨٢/١٢/٧ : مئة سيده من اهالي المعتقلين قمن بتظاهرة الى مجلس النواب ، وقد رددت المتظاهرات الهتافات هذه بعضها : " وين العهد يا امين نخرج من المسجونين .. " وبن العهد ياوزان نخرج عن الشبان .. " ورفعت المتظاهرات لافتات حملت العبارات التالية :

" فيلجيم سيف القانون فوق الجميع .. مسن يهون حرياتنا ؟؟ "

" هل يكون جزاء بيروت المحررة تكبير رجالها الاحرار .. "

ولمست مذكرة اللجنة الى ابو خليل ووعدت بتسليمها الى رئيس المجلس .

وتوجهت اللجنة الى مقر النائب رئيس المجلس الشيعي الاعلى شمس الدين وطالبت بدمج التحرك وابدى الشيخ شمس الدين اهتمامه ووعد باشارة الموضوع على كافة المستويات .

٨٢/١٢/٩ : اللجنة التقت وليد جنبلاط في منزله وابدى جنبلاط اهتمامه بالموضوع وضمن لوفد اللجنة نشاطه وتحركاته واكد تضامنه الكامل مع الاهالي من اجل تحقيق الافراج عن المخطوفين .

٨٢/١٢/١٠ : زارت اللجنة كلا من المحامي نبيه بيري والنائب زاهر الخطيب .

نوبد قضيتهم العادلة وقضية معتقلي انصار وحمل اميق الحميل المسؤولية وانه هو المسؤول الاول عن اللبنانية .

الخطيب قال : اننا قضية الحريات والوطن والموقف الرسمي انتظاري ومنتهاون .

٨٢/١٢/٢ : اللجنة التقت ابوفاضل نائب رئيس مجلس النواب .

وطالبت اللجنة ابوفاضل بتأييد الوثيقة التي تتضمن الاسئلة التي وجهتها للجنة المشابعة الى الحكومة عبر النائب زاهر الخطيب وقد وعد ابوفاضل انه سيولي هذه القضية الانسانية اهتماما كاملا سواء في المجلس النيابي او خارجه .

٨٢/١٢/١٤ : التقت اللجنة النائب زكري مزبودى وبعد سماع حديث اللجنة وموضوع الوثيقة رد مزبودى انه سعى ويسعى لاشارة هذا الموضوع مع الزملاء النواب وقال " نرفض حجز الحريات

دون مبرر .

٨٢/١٢/١٥ : اللجنة زارت المفتي وشمعون وعد المفتي بمتابعة مساعيه ، اما شمعون فقال: ان قضية الخطف هي علة العلل في هذا البلد وانا استنكر كل عمليات الخطف التي حصلت في الماضي والحاضر .

٨٢/١٢/١٦ : التقت اللجنة النائب جميل كبي في الجامعة العربية . بعد ان شرحت مراحل تحركها طالبت اللجنة بدمج وثيقة الاسئلة الى الحكومة بواسطة النائب زاهر الخطيب .

ان هذه القضية قضية وطنية قضية انسانية لبنانية ، وقال نامل من المسؤولين ان ينفوا حدا لاستمرارية ماساة الخطف .

٨٢/١٢/١٧ : اللقاء مع النائب البير منصور عرضت اللجنة تفاصيل تحركها وطالبت دعم الوثيقة رد منصور : بانها بتابع القضية مع رئيس الجمهورية وقال ان واجبي الوطني يقضي ذلك ووعد بتدبير لقاء لها مع رئيس الجمهورية .

بعد اللقاء قال " الحكومة مسؤولة ومقتصرة ورئيسها يغطي الوضع الشاذ .

٨٢/١٢/١٩ : اللجنة بحثت القضية مع رئيس الكتائب بيار الحميل وفي اللقاء معه اكدت اللجنة اننا ليس من حق القوات اللبنانية " احتجاج اي شخص كان حتى لو كان منتسبا الى احزاب اخرى وسلمت لائحة تضم ٢٥٦ اسما هم لدى " القوات اللبنانية " .

رد الحميل ناضيا ان يكون لدى " القوات اللبنانية " اي شخص محتجز .

لكن اللجنة اصرت على وجود اشخاص خطفوا من داخل منازلهم او على الحواجز الكتائبية لذلك وعد بانها سيجري تحقيقا .

بعد اللقاء قال: انني اقدر شعور الامهات كما انني ضد عمليات الخطف وارفض كافة الاعمال السريرية والهمجية . و اضاف : نحن في بلد رائد ومتقدم وبالتالي لايجوز بلد بهذه المواصفات يقبل بهذه الاعمال الشاذة .

٨٢/١٢/٢١ : اللقاء مع الوزير السابق علي خليل : عرضت اللجنة تحركها ووعدت الخليل بالاطلاع على الاسئلة النيابية ودعم اللجنة وقال في تصريح له : ان المطالب عادلة ودعا الحكومة للاهتمام بالقضية .

٨٢/١٢/٢٢ : ابو فاضل والنائب الزين ابدا اللجنة ان المخطوفين سيفرج عنهم في غضون الاسبوع القادم .

٨٢/١٢/٢٣ : اللقاء مع رشيد الصلم اثير اللقاء قال الصلم : في الواقع اني ارى انه لايجوز في لبنان ابدا الذي يهون الدستور فيه الحريات العامة ويمنع اعتقال اي مواطن من دون امر قضائي . وطالب باطلاق سراحهم .

٨٢/١٢/٢٤ : اللقاء مع النائب مخير ، رد مخير على مطالب اللجنة : انني اجري اتصالات بهذا الشأن و اضاف ، ان ضميري يدفعني الى التحسس بالمسائل الانسانية .

وبعد اللقاء قال : نحن اولاً و اخرًا مع تطبيق القوانين في ظل شرعية واحدة ولن نقبل بان يوقف اي شخص او يخطف خلافا للقانون والعدل .

وقالت اللجنة انها ستعقد مؤتمرا صحافيا في دار نقابة الصحافة تشرح فيه ملاحظات هذه القضية .

وزارت اللجنة النائب ابو فاضل واستوضحته تصريحه الذي نشر قبل يومين بانه سيتم الافراج عن المخطوفين في غضون الاسبوع المقبل وعلى الارجح قبل عيد راس السنة .

رد ابو فاضل : هذا ما قيل لي ، من خلال اتصالاتي مع المعنيين .

وردت اللجنة انها توجه الدعوة الى جميع الامهات والاخوات والزوجات في الاشرية وعاليه ولجنة البسطة والجنوب والشمال والبقاع للتضامن والتكاتف سوية من اجل الافراج عن ابنائهن وازواجهن واخوانهن بغض النظر عن طوائفهم وانتماءاتهم .

٨٢/١٢/٢٥ : اطلقت الجمعيات والهيات النسائية والاجتماعية اللبنانية ندوة التي المسؤولين لمناسبة الاعداد المجيدة طالبتهم

فيه بالعمل السريع للافراج عن كافة المعتقلين .

٨٢/٢٨/١٢ : ٦ نواب يوجهون سوفا الى الحكومة حول مصير المعتقلين والمخطوفين والمفقودين معظمهم لاتهمه بحق . ويتعرضون للتعذيب والاهانة والنواب هم :

البيير منصور ، نجاج واكيم ، زاهر الخطيب ، سليم المعلوف ، صالح الخير ، وفواد لحود ، ركزوا على التدكير بالترام لبنان بواجب احترام مبادئ وثيقة حقوق الانسان الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في نظامه ودستوره وسائر تشريعاته .

٨٢/١٢/٢٩ : لجنة الاهالي تطالب في مؤتمر صحفي باطلاق سراح جميع المعتقلين والمخطوفين وباحالة كل من وجهت اليه تهمة الى المحاكمة وحضر المؤتمر نقيب الصحافة محمد العليكي وامين سر لثقة باسم السبع والنائب زاهر الخطيب والمحامين احمد سويد ، طارق شهاب ، ستان براج ووليد الترك ممثلين لجنة المحامين التي وضعت وثيقة للدفاع عن الحرمانات الديمقراطية وعن المخطوفين والمعتقلين السياسيين .

٨٢/١٢/٣٠ : لجنة الامهات اشارت في بيان لها ان النقي الكتائبي لوجود محتجزين عند " القوات اللبنانية " وما اعلنه الشيخ بيار الحميل مع احترامنا لشخصه غير مفتح .

٨٢/١٢/٣١ : لجنة الاهالي تأسف لتناحج اللقاء مع الوزان .

الوزان يرفض تسليم اسماء المحتجزين لدى " القوات اللبنانية "

٨٢/١/٤ : لجنة اهالي المعتقلين تجدد مطالبة المسؤولين بحل سريع للقضية وجاء في بيان صدرته دعوة الى رئيس مجلس الوزراء بضرورة التحرك السريع من اجل الافراج عن جميع الموقوفين واوصحت اللجنة ان التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي طالت بعض عضواتها لن تشيها عن مناعة تحركها الشرعي والقانوني وتحميل المسؤولية للمسؤولين كافة وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من اجل ايجاد حل سريع للقضية ودعت اللجنة اهالي المخطوفين في كافة المناطق اللبنانية في البقاع والجنوب والشمال والجلب للاتصال بها من اجل تحرك مشترك .

٨٢/١/٧ : التقت اللجنة بالحق وزير العدل رد الحق على مطالبة اللجنة باشراك نواب وسياسي التجمع الاقليمي في التحرك من اجل دعم القضية وقال انه يفضل عدم تدخل التجمع رغم انها حق مشروع واقترح ان يحضر التحرك بالوسائل والاصول القضائية .

وقال الحق : هذه ماساة انسانية لايجوز السكوت عنها واننا نطالب الدولة بالتحرك الجدي على مختلف الصعد لحل هذه المشكلة الخطيرة التي لايجوز ان يخفيها هذا العدد الكبير من الناس وتموت قضيتهم وكأن شيئا لم يحصل اما وزير العدل فقد ابدى اسفه لكل ما حصل واقترح تقديم شكوى للمراجع القضائية ووعد بالمساعدة ودعم القضية على اساس الاجراءات القضائية وبمساعدة لجنة المحامين .

وهنا سألت احدى عضوات اللجنة : هل يمكن بمقدور النيابة العامة الدخول الى المجلس الحزبي الكتائبي للاطلاع على اوضاع المحتجزين لدى " القوات اللبنانية " فرد قائلا :

" نتمنى ان يأتي اليوم الذي يصبح بحق دور الدولة الدخول الى اي مكان في لبنان وسألته ايضا : ما هي العقوبة التي يستحقها زوجي المعتقل بسبب اتمائه الى الحزب الشيوعي فرد قائلا : " ان القانون لايعاقب اي شخص ينتمي الى حزب مرخي رسميا والحزب الشيوعي حاصل على الترخيص ."

٨٢/١/٩ : لجنة اهالي المعتقلين والمخطوفين تدعو الدولة الى تحمل مسؤولية اوضاع طرابلس ووضع حد للعباثين بكارواج ووطنية اهالي الجبل .

ودعت اللجنة الدولة للافراج عن كل الموقوفين الوطنيين في سجونها وان تفتح بوقتها سجون " القوات اللبنانية "